أعضاء في مجلس الشورى والنواب يدينون جرائم القتل والتخريب في بعض المحافظات الجنوبية

أحمد الكحلاني : التصرفات الإجرامية لعناصر الحراك تنم عن نزعتهم الوحشية واللاإنسانية

القاضي عقبات : إذا تغاضت الدولة عن هذه الجريمة البشعة ستتكرر أمثالها بالمئات

صنعاء / عبده سيف الرعيني :

عبر عدد من أعضاء مجلس الشورى والنواب عن شديد استنكارهم وإدانتهم لجرائم القتل والتخريب التي ارتكبتها عناصر خارجة على القانون وقالوا في حوار أجراه موقع صحيفة "26 سبتمبر نت" الصادر أمس الجمعة إنه ينبغي للحكومة سرعة ضبط المجرمين وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل إزاء مايرتكبونه من جرائم في حق المواطنين الأبرياء فإلى الحصيلة :

بداية قال الأخ أحمد الكحلاني وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى :

إن الأحداث الإجرامية الأخيرة التي ارتكبتها عناصر انفصالية أعتقد أنها قد أزعجت وأقلقت وأدت إلى إيلام كل أسرة يمنية وكل بيت يمني في الداخل والخارج بل كل إنسان مسلم وغيور وهذه الجرائم العنصرية البشعة ذكرتنا بما كان يعمله الغرب في حق مسلمي البوسنة والهرسك عندما يتم اقتياد مواطنين أبرياء من دون أي سبب وقتلهم على الهوية لأنهم اختلفوا معهم في الرأي أو لأنهم لم يطيعوهم أو يوافقون على العمل ضد وحدتهم وأمن واستقرار وطنهم أو لأنهم من منطقة معينة ويتم قتلهم بدم بارد.

وأضاف الكحلاني: أن هؤلاء المجرمين تدل اعمالهم الإجرامية عن نزعتهم الوحشية واللاإنسانية ومن الصعب أن تقبل أن يكون مثل هؤلاء المجرمين من أبناء جلدتنا أو أنهم بشر مثل هؤلاء ممن ارتكبوا جريمة حبيل جبر وبالأمس القريب أيضا ارتكبوا جريمة مقتل وجرح العشرات في زنجبار بابين فهم مجردون من الإنسانية .

ولفت إلى أن مثل هذه الجرائم لا تعبر سوى عن وحشية مرتكبيها وهذه الجرائم تأتي كمؤشرات لنيات ما يسمى بالحراك الجنوبي الانفصالي وأعتقد أنهم بهذه التصرفات يريدون أن يفجروا الموقف وإذا ما تمكنوا من أي سيطرة ما لا سمح الله وهذا مستحيل فإنهم سوف يرتكبون مئات الجرائم المشابهة لهذه الجرائم الشنعاء التي ارتكبوها.

وأشار إلى أن القوى الانفصالية تعتبر مثل هذه الجرائم من وجهة نظرهم عملا بطوليا ونضاليا!! وبعضهم سبقت له في فترة من الفترات ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة وكان يعتبر أيام الحكم الشمولي عملاً بطولياً حينذاك ويتذكر مواطنو ما كان يسمى قبل الوحدة بالشطر الجنوبي هذه المآسي وهذه الجرائم التي كانت تمارسها هذه العناصر وكيف كانت تتم عملية القتل والتصفية الجسدية بسبب الهوية وبسبب الانتماء القبلي أو المناطقي حتى وإن كان الضحية ليس له أي علاقة في الاختلافات السياسية والخصومات السياسية وكيف كان المواطن اليمني رخيصاً في نظر الحكم الشمولي الاستخباري القمعي وأن هذه الجرائم البشعة تأتي اليوم لتذكرنا نحن المواطنين وخصوصاً أبناء المناطق الجنوبية بما كان يحصل من مذابح بشعة في أواخر القرن الـ20 الماضي بأفعال الحكم الشمولي البائد في جنوب الوطن ومنها ما حصل في 13يناير وأنا شخصياً تعرفت على كثير من هذه القصص والأحداث أثناء عملي كمحافظ لمحافظة عدن سابقاً وكيف كانت تتم التصفية الجسدية والقتل من قبل النظام القمعي حينها وأن مسألة القتل كانت مسألة اعتيادية لمجرد أن المجني عليه مخالفاً للرؤية الحزبية أو أنه ليس من نفس القبيلة أو القرية فكان جزاؤه القتل وهكذا.

وأكد وزير الدولة على أنه ينبغي لكل مواطن يمني اليوم في شمال الوطن أو جنوبه أن يأخذ من هذه الجرائم اللاإنسانية العبرة وأن يعوا أن هذه الجرائم هي مؤشر على نوايا الحراك وأنهم لا سمح الله وسيطروا على أي قرية يمنية سيفعلون بأهلها مثل ما فعلوه ويفعلونه في هذه الحوادث المؤلمة وأنه ينبغي اليوم لجميع أبناء شعبنا أن يقفوا صفاً واحداً لردع هذه العناصر الإرهابية والتخريبية وعلينا جميعاً اليوم أن نصطف حول وحدتنا ومصالح وطننا العليا وقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية موحد اليمن وقبطان نهضته الاقتصادية والتنموية ومؤسس مشروعنا الحضاري الديمقراطي لليمن الموحد الجديد.

أما القاضي أحمد عقبات عضو مجلس الشورى فقال : من الناحية الدينية ينظر إلى هذه الجرائم كجريمة حبيل جبر وما تبعها من جرائم بأنها جرائم يحق كل الإنسانية جمعاء إذ أن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً ومن الناحية الوطنية يعتبر هذا مؤشرا خطيراً في تاريخ اليمن حيث أننا تعودنا في بلادنا أنه قد تحصل إشكالات بين المواطنين كالثأر أو ما شابه ذلك أما أن يلتقي الأخ فيقتل أخاه اليمني من أجل مواطنة من أجل أمور سياسية فهذا لا يمكن أننا كنا نتوقع حدوثه في بلادنا ولا نسمح به ولا يجوز على الإطلاق وفي مثل هذه الحالة فعلى الدولة أن تعمل بكل ما لديها من قوة في سبيل أن تقضي على مثل هذه الظاهرة .

وأضاف القاضي عقبات : ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يعفوا من ارتكبوا مثل هذه الجرائم البشعة أو يتم التسامح معهم مهما كان حتى ولو جلبوا هؤلاء مرتكبي هذه الجرائم كلما في الأرض مقابل أن يعفى عنهم يجب أن لا يقبل منهم ويجب أن لا يحصل أي تهاون في مثل هذه القضية والجرائم الوحشية التي هزت أركان الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه مشيراً إلى أن هذه قضية حرابة وجرائم ترقى إلى أن تكون جرائم إرهابية بينة المعالم وأن أي تنظيمات سياسة أو قوى أخرى متورطة في دعم تنفيذ هذه الجرائم تكون قد تحولت إلى تنظيمات تمارس العنف مهما كانت صفتها في الساحة اليمنية اليوم.

ولفت إلى أنه إذا تم التغاضي عن مثل هذه الجريمة البشعة سيتكرر أمثالها بالمئات وهي مؤشر على نوايا خبيثة لقوى تريد النيل من وحدة وأمن واستقرار اليمن وهي قوى معادية للوحدة اليمنية وللأمة اليمنية وبالتالي يجب أن يقدم من ارتكبوا هذه الجرائم سريعاً إلى القضاء للمحاكمة ليلقوا جزاءهم العادل.

ونحن في مجلس الشورى ندعم كل المطالب السلمية الديمقراطية وفقاً للقانون والدستور لكن أن يتعدى هذا إلى الإضرار بالغير أو الإضرار بالممتلكات العامة والخاصة أو إلى قتل النفس التي حرم الله فهذه كارثة وهذه ليست من الديمقراطية بشيء وأنها أفعال إجرامية إرهابية مدانة من كل الشعب اليمني اعتداء وإفساد في الأرض فحسب

من جهته قال الدكتور احمد صالح قرعة عضو مجلس الشورى مقرر اللجنة الاقتصادية بالمجلس: أولا أود أن أؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن مواطني اليمن سواء كانوا في الشمال أو الجنوب أو في الشرق أو في الغرب من هذا الوطن ما زالوا وسيظلون مع الوحدة لان الوحدة اليمنية كانت وما زالت هدفا تحقق لهذا الشعب المناضل وفيما يتعلق بما يعتمل حاليا في بعض المحافظات الجنوبية وأنا احد أبنائها نحن تربينا وترعرعنا على حب الوحدة وحب الوطن ومنذ نعومة أظافرنا ونحن نتشرب حب الوطن والوحدة وناضلنا من اجل تحقيق هذا الهدف العظيم ((الوحدة)).

وأضاف قرعة : ولا خوف بالمعني الحقيقي على الوحدة اليمنية اليوم بعد 19 عاما من عمرها وليس بإمكان جماعة طائشة العودة بعقارب الساعة إلى الوراء وإعادة عجلة التاريخ إلى ما قبل الـ 22 من مايو مهما لقيت هذه الجماعات التخريبية من مساندة ودعم خارجي أو داخلي من قبل أعداء وحدة اليمن الخالدة.

خلال استقباله ممثلي مجموعة بن لادن وبن محفوظ وباسمح

بن حبتور يرحب بعلاقات التعاون بين جامعة عدن ومؤسسات اقتصادية عمالقة

عدن/نصر باغريب:

أستعرض الدكتور /عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن أمس التطورات التي شهدتها جامعة عدن منذ تأسيس أولى كلياتها (كلية التربية العليا - عدن) في أكتوبر العام 1970م حتى قرار فصل كليتي طب الأسنان والصيدلة عن كلية الطب والعلوم الصحية واعتبارهما كليتان مستقلتان خلال الشهر الماضي مرورا بعدد الكليات والمراكز العلمية للجامعة والأقسام المكونة لها وبرامجها التعليمية.

وتطرق في تقديمه للجامعة خلال استقباله للشيخ المهندس / عبدالله احمد بقشان رئيس مجلس أمناء جامعة عدن ومرافقيه من رجال الأعمال الداعمين لمؤسسة التنمية البشرية، وعدد من أساتذة جامعة الملك سعود بالشقيقة السعودية تطرق إلى التطور الذي شهدته جامعة عدن خلال الأربعة من عمرها في مجال البنية التحتية للجامعة بفضل دعم فخامة رئيس الجمهورية ورعايته الشخصية لجامعة عدن وتأسيس حرم جامعي لها تضم مبانء كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم الإدارية والمكتبة المركزية ومبنى شئون الطلاب والسكن الطلابي فضلاً عن مبنى كلية الهندسة الذي سيتم تسلمه قريبا وكذا إنشاء مباني مستقلة لكليتي طب الأسنان والصيدلة في خور مكسر ،مشيراً أيضا إلى التطور في البرامج التعليمية لكليات الجامعة والتوسع في برامج الماجستير والدكتوراه والاهتمام الجاد بالارتقاء بالمناهج الدراسية والتطوير الكيفي للعملية التعليمية وتحسين مخرجات الجامعة.

وعبر عن ترحيب جامعة عدن واعتزازها بالتعاون مع مجموعة مؤسسات بن لادن وبن محفوظ وباسمح الاقتصادية التجارية وانضمامها إلى مجلس أمناء جامعة عدن ،مؤكدا على الخبرات الاقتصادية والعلمية التي تمتلكها هذه المجموعات والتي استطاعت بناء مؤسسات عملاقة في شتى المجالات واستفادة جامعة عدن منها في تحسين مخرجاتها.

من جهته أكد الشيخ/ بقشان رئيس مجلس أمناء جامعة عدن اهتمام مجلس الأمناء على تطوير العملية الأكاديمية في الجامعة وتطوير مستوى خريجيها من خلال وضع المشاريع العلمية الهادفة إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتطوير قدرات الهيئة التعليمية واستخدام المنتجات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة في العملية التعليمية وإيصال المعلومة فضلا عن دعم المشاريع التطويرية للجامعة التي تصب في خدمة مخرجاتها لتكون أهلاً للتنافس في سوق العمل المحلية والخليجية مع مخرجات الجامعات الشقيقة.

وأشاد الشيخ/ بقشان في كلمته بمستوى كليتي الطب والهندسة في جامعة عدن مشيراً إلى قدم كلية الطب وتراكم تجربتها وامتلاكها هيئة تعليمية ذات مستوى رفيع ومكانة خريجي هاتين الكليتين وتمتعهم بسمعه طيبة في سوق العمل بدول الجوار.

إلى ذلك أشاد ممثلو مجموعات بن لادن وبن محفوظ وباسمح بالتطور الذي تشهده جامعة عدن في مجال تطوير العملية التعليمية وبمستوى خريجيها واهتمام قيادة الجامعة بالتطور بالاستفادة من خبرات وتجارب واحتياجات المؤسسات الاقتصادية الخاصة وتأهيل طلابها للمنافسة في سوق العمل معبرين عن رغبتهم في إقامة علاقات تعاون مع جامعة عدن ودعم البنية التحتية لمنشآت الجامعة وتطويرها والانضمام إلى مجلس أمناء الجامعة وتقديم خبراتهم في تطوير الجامعة .

حضر اللقاء الدكتور/ سليمان فرح بن عزون نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والدكتور/ احمدعلي الهمداني نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحث العلمي والدكتور/ محمد صالح عبادي مساعد بتائب رئيس الجامعة للبحث العلمي والدراسات العليا والدكتور/ ابوبكر بارحيم ،سكرتير مجلس أمناء جامعة عدن مدير مركز الاستشارات الهندسية بالجامعة والدكتور محمد طه شمسان ،مدير عام العلاقات الدولية وعن جانب رجال الإعمال والأساتذة الإخوة محمد عمر سعيد العمودي وعبدالرحمن باموسى العمودي والدكتور يسلم محمد الشيبة والدكتور خالد صالح محمد الظاهري والأستاذ/عبدالله علي باقتادة والدكتور/عادل محمد على باحميد والمهندس/ محمد ناصر محمد حبتور والدكتور/ عبدالله بن سعيد باخشوين.

أكدت أهمية تشجيع البحث العلمي وتعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية

دراسة حديثة: شريحة كبيرة من مزارعي اليمن يجهلون قواعد الإنتاج والتسويق الزراعي

صنعاء /سبأ :

انتقدت دراسة حديثة وزارة الزراعة والري لتقصيرها في توسيع نطاق الإرشاد الزراعي بين المزارعين، لان شريحة كبيرة منهم لا تزال تجهل قواعد الإنتاج والتسويق الزراعي وكيفية التعامل مع زراعة المحصول بدءاً من الإنتاج حتى وصوله إلى المستهلك.

وأكدت الدراسة التي أعدتها لجنة الزراعة والأسماك بمجلس الشورى والخاصة بتنمية الصادرات الزراعية في مجال الخضروات والفواكه، ضرورة دعم وتطوير الأسلوب العلمي والبحثي لتنمية صادرات اليمن من الفواكه والخضروات بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية.

وتوصلت إلى أن الفجوة ما تزال قائمة بشكل كبير بين المزارع ونتائج البحوث الزراعية، وأن الوضع الراهن لا يحقق الأهداف التي وجدت من أجلها البحوث الزراعية أو الحد الأدنى منها.

وقالت الدراسة أن الوضع الراهن يؤكد ضعف أجهزة البحث العلمي وافتقارها إلى إستراتيجية شاملة لتطوير أدائها لعوامل عدة أبرزها، ضعف الإمكانيات المسخرة لإعداد الدراسات والبحوث العلمية في المجال الزراعي والخروج بالتقنيات الحديثة اللازمة لتعزيز دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.

وأكدت الدراسة أهمية تشجيع البحث العلمي وتعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية لتكثيف جهودها في مجال الأبحاث الزراعية التي تتوصل إلى تقنيات حديثة من شأنها تحقيق مزايا نسبية في منتجات اليمن من محاصيل الفاكهة والخضروات.

وكان تقرير لجنة الزراعة والأسماك الذي ناقشه مجلس الشورى مؤخرا، اعتبر أن ما وصلت إليه محاصيل الفواكه والخضروات من الاكتفاء الذاتي وتغطية الأسواق المحلية منها مقارنة بالاستثمارات الشحيحة في هذا القطاع، يؤكد قدرة منتجات اليمن من هذه المحاصيل على تغطية أسواق دول الخليج في حالة التوجه إلى المزيد من الدعم لقطاع الإنتاج والتصدير والعمل على إزالة المعوقات أمام هذا القطاع الحيوي والمهم.

وحسب التقرير فإن مشكلة التسويق الزراعي ما تزال من أهم العوامل الرئيسية التي تعيق تنمية هذا القطاع، مشيرا إلى أنه رغم زيادة المساحة والإنتاج إلا أن نصيب المزارع ضئيل مقارنة بما يدفعه المستهلك النهائي، خاصة بالنسبة لمحاصيل الخضار.

وذكر التقرير أن العملية التسويقية ما تزال تخدم مصالح الوسطاء على حساب المنتج والمستهلك..في حين يتحمل المنتجون تكاليف كبيرة عند تسويق محاصيلهم مقارنة بما يجنونه من أرباح تسويقية ضئيلة، الأمر الذي يخفض من الكفاءة التسويقية لهذه المحاصيل.

وما تزال كفاءة أسواق المنتجات الزراعية من أبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجه التسويق الزراعي لافتقار هذه الأسواق للمعلومات المتعلقة بالأسعار والكمية والقيمة للمنتجات المسوقة، كما أن معظم الفواكه المعروضة للبيع في أسواق الجملة غير مصنفة وفقا لمجاميع الجودة والبعض بحاجة إلى تصنيف.

وطالب التقرير بضرورة دعم الاستثمارات في قطاع إنتاج الخضروات والفاكهة الموجهة للتصدير، ودعم الاستثمارات في قطاع التسويق والتصدير لمنتجات الخضار والفاكهة من خلال توفير مراكز إعداد وتجهيز الحاصلات البستانية في مناطق الإنتاج المختلفة وتأهيلها بالكوادر والمعدات.

وأكد ضرورة تشجيع إقامة المشروعات الزراعية المشتركة مع دول الجوار في المجالات الإنتاجية والتسويقية والخدمية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم لها، وتمكين المنتجات اليمنية من المنافسة في الأسواق الخارجية وتعزيز وتفعيل دور الإرشاد الزراعي في إتباع الأساليب المثلى في زراعة المحاصيل الغذائية المختلفة.

وكان مجلس الشورى قد أكد في ختام مناقشته الثلاثاء الماضي لموضوع تنمية الصادرات الزراعية في مجال الخضروات والفواكه،أهمية وجود سياسة زراعية واضحة تحدد ما يتعين زراعته وإنتاجه والمحاصيل التي يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية وتلك التي تمتلك مزايا تنافسية تقوم على الجودة والقدرة على تغطية السوق في كل المواسم.

وأكد المجلس ضرورة الالتزام بالجودة والمواصفات القياسية المعتمدة في اليمن، وتلك المعتمدة في الأسواق المستهدفة، بما يؤسس لسلوك إنتاجي وتسويقي يلبي متطلبات المستهلكين من المنتجات الزراعية ذات الجودة المناسبة، ويوفر لهم الحد المطلوب من الحماية الصحية والبيئية.

ودعا أعضاء المجلس إلى الاهتمام بالمياه الجوفية وترشيد استخدامها في مجال الزراعة، واعتماد تقنيات الري الحديثة التي تكفل استخداماً كفؤاً لما هو متاح من المياه الجوفية في البلاد، ووقف كل أشكال الحفر العشوائي وإهدار المياه.

وتشير بيانات إحصائية لوزارة الزراعة والري إلى أن قيمة صادرات اليمن من السلع الزراعية ارتفعت إلى 37 ملياراً و500 مليون ريال عام 2007م محققة زيارة تجاوزت 18 مليار و200 مليون ريال عن عام 2002م.

وشكلت صادرات الأغذية والحيوانات الحية 61,8 بالمائة من الصادرات الزراعية خلال عام 2007م وبقيمة 23 مليار ريال وبمعدل نمو سنوي 25,5 بالمائة منها صادرات الخضار والفاكهة بقيمة 12 مليار ريال وبنسبة 32,01 بالمائة.

تلتها صادرات مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 14,2 بالمائة من إجمالي الصادرات الزراعية ومجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل (جلود وبذور وثمار وزينة) بنسبة 11,8 بالمائة.

وبحسب البيانات فإن منتجات السلع الزراعية والغذائية شكلت 5,3 بالمائة من الحجم الكلي للصادرات اليمنية في 2007م، حيث كانت الصادرات البستانية (كالفواكه والخضروات والألبان) والبن والمحاصيل النقدية من أهم الصادرات الزراعية .

وأشارت إلى أن الفواكه خاصة الموز والمانجو تصدرت المركز الأول للسلع الزراعية التي تم تصديرها إلى أسواق الدول العربية والأسواق الخارجية وشكلت 20 بالمائة من حجم الصادرات الغذائية، تليها منتجات البن بـ 16 بالمائة ثم منتجات الألبان بـ9 بالمائة والخضروات الطازجة 8 بالمائة.

وما تزال المملكة العربية السعودية تتصدر قائمة الدول العربية المستوردة للسلع الزراعية اليمنية بنسبة 45 بالمائة، تليها العراق بواقع 13 بالمائة ثم مصر والصومال بنسبة 10 بالمائة وجيبوتي 5 بالمائة وأثيوبيا 4 بالمائة.